

عمليات البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة

آذار ٢٠٠٨

عمليات مجموعة البنك المستمرة	
الوصف	اسم المشروع والتفاصيل
<p>مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة (SWEMP). البنك الدولي: ٩,٥ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٠ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: أندرو موكاكا</p>	<p>يتلخص الهدف العام للمشروع في تطبيق نظام إدارة سليم بيئياً للنفايات الصلبة لمنطقة جنين. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء ردم أرضي صحي مراقب في منطقة جنين (زهرة الفنجان) وإعادة تأهيل / غلق مكبات النفايات غير المراقبة وتحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة (SWN) في المنطقة من خلال توفير المعدات وتعزيز بناء القدرات المتعلقة بالإدارة والعمليات في مجلس الخدمات المشترك (JSC) لخدمات إدارة النفايات الصلبة، الذي تم إنشاؤه حديثاً، وتعزيز القدرة المؤسسية والرقابية لسلطة الجودة البيئية (EQA). ويدير مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة (JSU) هذا المشروع. ويمول المجتمع الأوروبي عملية التزويد بمجموعة من المركبات ونقل الإمدادات الخاصة بالمحطات.</p>
<p>مشروع المياه الطارئ (EWP) البنك الدولي: ١٢,٥ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: شباط ٢٠٠٤ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ قائد الفريق المسئول عن المهمة: سناء النمر</p>	<p>يهدف هذا المشروع بشكل رئيسي إلى دعم الاستثمارات التي يمكن أن تساعد في تخفيف حالات الشح المزمنة في موارد المياه الآمنة وتخفيف تكاليف المياه والمخاطر الصحية والحفاظ على مصادر المياه النادرة عن طريق تقليص خسائر النظام. ويتألف المشروع من المكونات التالية: (أ) إعادة تأهيل وتحسين نظام نقل وتوزيع موارد المياه، و(ب) المساعدة الفنية وبناء القدرات المتوفرة لسلطة المياه الفلسطينية.</p>
<p>مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعية (SSNRP) البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ١٩ تموز ٢٠٠٤ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: إلين موري</p>	<p>تمت إعادة هيكلة المشروع بشكل رسمي في أيار ٢٠٠٧. ويتمحور الهدف الإنمائي للمشروع الجديد حول تخفيف أثر الأزمة الاجتماعية الاقتصادية المستمرة على مجموعة من أكثر المنازل فقراً وعرضة للتأثر. وهناك هدف إضافي وهو تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة الشؤون الاجتماعية من أجل إدارة برامج تحويل الأموال. وسوف يتحقق الهدف الرئيسي عن طريق تنفيذ آلية تحويل أموال مبدئية تعتمد على الحوافز مع وسائل استهداف محسنة من شأنها أن تساعد في تحسين الأوضاع المعيشية للمنتفعين منها. كما يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة المؤسسية لوكالات السلطة الفلسطينية المشتركة في تنفيذ المشروع المطروح، لاسيما في وزارة الشؤون الاجتماعية.</p>
<p>مشروع تنمية المجتمع التكاملية (ICDP) البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي بالإضافة إلى ٥ ملايين دولار كتمويل إضافي تم الموافقة عليه في كانون الأول ٢٠٠٦. تاريخ الموافقة: ٢٣ أيار ٢٠٠٢ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ قائد الفريق المسئول عن المهمة: مسكريم برهاني</p>	<p>يسعى المشروع إلى تحسين نوعية وتوافر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمعات الفقيرة والمهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويأتي هذا المشروع بعد عمليات تنمية مجتمعية سابقة تم تمويلها عن طريق البنك في ظل المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من مشاريع التنمية المجتمعية. ويمول المشروع إعادة تأهيل الطرق وأنظمة تزويد المياه والأنظمة الصحية والمدارس والعيادات وبالتالي يعمل على الحفاظ على أسهم رأس المال القري والبلديات الصغيرة وتوسيعها. وفي ظل التمويل الأصلي، فقد تم أيضاً تمويل النشاطات الزراعية بما فيها إعادة تأهيل الآبار والطرق والمدرجات. كما يطلق المشروع مبادرات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) عبر تمويل إنشاء مراكز خدمات الاتصالات العامة متعددة الأغراض، وبالتالي تحسين الوصول إلى المعلومات والتدريب بالنسبة للفقراء والمهمشين. ولا يترتب على التمويل الإضافي بحوالي ٥ ملايين دولار أميركي أي تغييرات على هدف تطوير مشروع التنمية المجتمعية المتكامل، ولكنه يركز بشكل أكبر على تعزيز مشاركة المجتمع في تعريف وتنفيذ المشاريع الصغيرة من خلال تأمين منح للمجتمعات.</p>
<p>مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة البنك الدولي: ٧,٥ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٩ أيلول ٢٠٠٤ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ حزيران ٢٠١٢ قائد الفريق المسئول عن المهمة: سناء النمر</p>	<p>يعد مشروع معالجة الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة الرابع ضمن سلسلة مشاريع للمياه والصرف الصحي يمولها البنك منذ ١٩٩٤. ويتكون المشروع من قسمين: يعالج القسم أ المخاطر المباشرة والشبكة المتعلقة بالصحة والبيئة والسلامة على المجتمعات التي تتواجد قرب بحيرة المجاري سيئة المعالجة وسريعة التوسع في منطقة بيت لاهيا في شمال غزة. أما القسم ب- وهو حل طويل الأجل للمعالجة المناسبة للمياه العادمة وتصريفها في شمال غزة، الأمر الذي يترتب عليه إنشاء معمل جديد لمعالجة مياه الصرف الصحي والذي يتوقع تمويله من عدة جهات مانحة. وسوف ينتفع قرابة ٣٠٠ ألف شخص يعيشون في شمال غزة من هذا المشروع. وتقدر تكلفة المشروع الكلية نحو ٦٣ مليون دولار أميركي.</p>

عمليات مجموعة البنك المستمرة

الوصف	اسم المشروع والتفاصيل
مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة (GWSSP II) البنك الدولي: ٢٠ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٧ حزيران ٢٠٠٥ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: خيرى الجمال	يعد هذا المشروع مكملاً لمشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة السابق. وتتلخص أهداف التطوير الخاصة بهذا المشروع في: (أ) تطوير بنية مؤسسية مستدامة لقطاع المياه والمياه العادمة في قطاع غزة من خلال دعم الإنشاء الوظيفي لمرفق مياه للبلديات الساحلية، بالإضافة إلى تعزيز وتعميق مشاركة القطاع الخاص من خلال عقد إدارة مدته ثلاثة أعوام؛ و(ب) الاستمرار بتحسين خدمات المياه والصرف الصحي عن طريق إعادة تأهيل الأنظمة والمرافق الموجودة وتطويرها وتوسيعها؛ و(ج) تعزيز القدرة التنظيمية والمؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية. ويستفيد من المشروع جميع سكان غزة (البالغ عددهم نحو ١,٥ مليون نسمة).
مشروع التعليم العالي البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: أديانا جاراميلو	تتركز أهداف المشروع الإنمائية في: (١) تحسين البيئة التنظيمية لإدارة التعليم الجامعي والأهمية ضمان الجودة؛ (٢) زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعي كخطوة أولى نحو السعي وراء الاستدامة؛ (٣) إيجاد الحوافز وتوفير أساس لتحقيق تحسينات في كفاءة وجودة وملاءمة مؤسسات التعليم العالي من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين. ويوفر المشروع المساعدة الفنية في تحديد السياسات المنسجمة مع زيادة الاستدامة المالية للقطاع وتحسين القدرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل. كما يوفر المشروع آليات للحوافز لتحسين جودة وملاءمة البرامج المقدمة. وسوف تقدم المؤسسات، على أساس تنافسي، طلبات للحصول على منح الجودة والإدارة التي تديرها آلية للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يقدم المشروع المساعدة الفنية لتحسين إدارة برنامج قروض الطلاب الحالي الذي تموله وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، كما يحدد المشروع أسس توسيع الموارد المالية المتوفرة لتمويل برامج إعانة الطلاب. ويقدم المجتمع الأوروبي تمويلاً مشتركاً بنحو ٦ ملايين يورو.
مشروع إدارة الأراضي البنك الدولي: ٣ مليون دولار أميركي حكومة فنلندا: ما يعادل ٣,١ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ قائد الفريق المسئول عن المهمة: إبراهيم دجاني	يهدف هذا المشروع إلى تقييم/ معرفة درجة التزام واستعداد السلطة الفلسطينية لإصلاح إدارة الأراضي من خلال إدخال تغييرات سياسية وقانونية ومؤسسية من أجل إيجاد الإجراءات الفعالة لإصدار سندات ملكية الأراضي وتسجيل معاملات الممتلكات وشفافية عمليات إدارة الأراضي العامة والتصرف بها. ويعد المشروع المرحلة الأولى من برنامج طويل الأجل لإدارة الأراضي، والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي بتحسين أمن نظام ملكية الأراضي وتسهيل تطوير أسواق فعالة للأراضي والممتلكات في المناطق الريفية والحضرية من خلال تطوير نظام فعال لسندات ملكية الأراضي وتسجيلها قائم على سياسات وقوانين واضحة وشفافة ومترابطة وتدعمها بنية مؤسسية مناسبة.
مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الثالث البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي وكالة التنمية الفرنسية: ٦ مليون يورو تاريخ الموافقة: ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦ قائد الفريق المسئول عن المهمة: مسكريم برهاني	يرمي المشروع إلى تقديم الخدمات الاجتماعية لأولئك الفقراء أو الضعفاء أو المتأثرين بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة عن طريق وضع آلية فعالة لتحسين جودة واستدامة تقديم المنظمات غير الحكومية للخدمات الاجتماعية. وقد زاد أول مشروعين للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية بنجاح من قدرة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على القيام بنشاطات تقديم الخدمات الاجتماعية. وثمة حاجة الآن لتوحيد القدرات والحفاظ عليها بتوجيه القوة الدافعة وراء المزيد من التطوير للمنظمات غير الحكومية إلى أيدي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ولأجل هذه الغاية، فسوف يدعم مشروع المنظمات غير الحكومية الثالث تحويل منظمة إدارة المشاريع (PMO)، وهي وحدة تنفيذ ضمن جمعية الرفاهية الخاصة بالمشاريع السابقة، إلى مركز تطوير للمنظمات غير الحكومية (NDC)، وهي مؤسسة مخصصة لإيجاد المنح وتطوير القطاع. وفي الوقت ذاته، سوف يوفر المشروع تمويلاً لتطوير والحفاظ على نشاطات توصيل خدمات اجتماعية معينة ترعاها منظمات غير حكومية.
المشروع الطارئ الثاني للخدمات البلدية وإعادة تأهيل البلديات البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي هولندا: ٥ مليون يورو وكالة التنمية الفرنسية: ١٢ مليون يورو تاريخ الموافقة: ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦ قائد الفريق المسئول عن المهمة: ستيف كرم	لقد كان للفترة الطويلة من التراجع الاقتصادي عواقبها الوخيمة على الإيرادات البلدية وقدرة الحكومات المحلية على الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية. وقد تم ترجمة هذا إلى مخاطر متزايدة بشدة تتعلق بصحة وسلامة الشعب الفلسطيني الناتجة من تراكم النفايات الصلبة وشبكات الشوارع والمياه والصرف الصحي المتدهورة، لاسيما في المناطق المدنية المكتظة بالسكان. ويهدف المشروع الطارئ الثاني للخدمات البلدية وإعادة التأهيل إلى: (أ) توفير التمويل لإعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية للمساعدة في الحد من مزيد من التدهور في تقديم الخدمات البلدية الأساسية، و(ب) إيجاد فرص عمل مؤقتة على المستوى المحلي من خلال إطلاق برامج توليد الوظائف مكثفة العمالة. إضافة إلى ذلك، ومن خلال صندوق الإقراض التنموي البلدي (MDLF)، فسوف يطلق المشروع مبادرات خلاقة لتحسين استرداد تكلفة الخدمات البلدية (عن طريق إدخال أنظمة قياس كهربائية مدفوعة مسبقاً) وتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع في الوقت الراهن بحوالي ٤٠,٢ مليون دولار أميركي مع تمويل بلغ ١٠ ملايين دولار من صندوق الائتمان الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية (TFGWB) بالإضافة إلى التزامات أخرى من هولندا ووكالة التنمية الفرنسية. ومن المحتمل أن تغطي النقاشات القائمة مع بنك التنمية الألماني (KfW) والسويد التوازن مع الالتزامات المتوقعة بحلول تشرين الأول ٢٠٠٧.

عمليات مجموعة البنك المستمرة

الوصف	اسم المشروع والتفاصيل
مشروع الوقاية من أنفلونزا الطيور والسيطرة عليها البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي الصندوق العالمي لأنفلونزا الطيور: ٣ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٧ أيلول ٢٠٠٦ قائد الفريق المسئول عن المهمة: لوسي تران	تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق المعرضة بشكل كبير لخطر الإصابة بأنفلونزا الطيور نظرا للأعداد الضخمة من الطيور المهاجرة التي تعبر الأراضي وخطر انتشار العدوى بين الدواجن المحلية بشكل كبير. وأكدت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) على وجود فيروس انفلونزا الطيور إنتش.٥. إن. ١ في ثمانية مواقع في غزة وتم تنفيذ عمليات قتل وقائية للطيور في المناطق المصابة. ويهدف المشروع إلى تعزيز قطاعات الصحة العامة والبيطرية للاستجابة لحالات مستقبلية محتملة من تفشي المرض. ويعهد بالمسؤولية الكلية لمراقبة وتنسيق الترتيبات المؤسسية والمتعلقة بالتنفيذ إلى لجنة الطوارئ الوطنية للسيطرة على انفلونزا الطيور (NACAIC) التي يترأسها وزير الصحة، في حين يتم استخدام الأموال من صندوق الائتمان العالمي (٣ مليون دولار) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث يركز على التنفيذ السريع للنشاطات الأكثر إلحاحا.
مشروع خدمات الطوارئ الأساسية الإجتماعية الثالث البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ١٣ كانون أول ٢٠٠٧ تاريخ الإغلاق: ٣١ كانون ثاني ٢٠٠٩ قائد الفريق المسئول عن المهمة: إيلين موراي	يتمثل الهدف التنموي في برنامج دعم الخدمات الطارئة الثالث في الحد من تدهور الخدمات الناجم عن عجز السلطة الفلسطينية عن تسديد التكاليف المتكررة غير المرتبطة بالرواتب. ويمول برنامج دعم الخدمات الطارئة النفقات غير المرتبطة بالرواتب والتي تتحملها الوزارات الاجتماعية الرئيسية والتي تستند إلى برنامج السلطة الفلسطينية للنفقات المتكررة والخاص بهذه الوزارات.
صندوق الائتمان الممول من قبل عدة جهات مانحة	
الوصف	اسم الصندوق
مشروع تأهيل الخدمات الطارئة (بموجب الآلية الدولية المؤقتة- النافذة ١) صندوق الائتمان الممول من قبل عدة جهات مانحة: ٦٥ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: آب، ٢٠٠٦ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: إيلين موراي نائب قائد الفريق المسئول عن المهمة: سميرة هليس	إن الهدف التنموي من برنامج دعم الخدمات الطارئة هو الحد من تدهور توصيل الخدمات الذي سببه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الالتزام بالتكاليف المتكررة غير المتعلقة بالرواتب. ويمول برنامج دعم الخدمات الطارئة المصاريف غير المتعلقة بالرواتب للوزارات الرئيسية وبناء على برنامج السلطة الفلسطينية للمصاريف متكررة لهذه الوزارات. وتقوم ميزانية برنامج دعم الخدمات الطارئة على برنامج المصاريف المتكررة السنوي للسلطة الفلسطينية. ويقوم البنك الدولي بتقييم أحقية النفقات آخذا بعين الاعتبار الطبيعة الطارئة للمشروع ومتطلبات التحصيل والائتمان الخاصة بالبنك الدولي. وقد يصبح من الممكن تمويل المصاريف في القطاعات الأخرى إن كانت الجهات المانحة مستعدة لتقديم التمويل اللازم. وسوف يتواصل البنك من الجهات المانحة من أجل تزويد صندوق الائتمان متعدد الجهات المانحة حيث أن معظم الأموال مخصصة لأغراض معينة في هذه المرحلة.

